

الاثنين في ٦ كانون الأول ٢٠٢١

كتاب مفتوح إلى حضرة نقيب المحامين في بيروت الأستاذ ناصر كسبار المحترم،

الانحياز إلى المودعين المظلومين ديناً عليكم

حضرة النقيب الأستاذ ناصر كسبار المحترم،
تحية وبعد،

قبل ثلاثة أسابيع انتخبتم نقيباً لمهنة الدفاع عن الحقوق والعدالة في الحقبة الأسوأ لبنانياً على صعيد احترام الحقوق وإرساء العدالة. وقيل ساعات قليلة من انتخابكم قطعتم وعداً شجاعاً أمام ألفٍ ومئتا محامٍ ومحامية بقولكم: "سنحاز بحزم إلى المودعين المظلومين المحتجزة أموالهم، لا سيما نحن المحامين، وقد استنفقنا بين ليلة وضحاها على جنى عمرنا محجوزاً لدى المصارف". واليوم قرأنا بيانكم حول القانون المقترح لـ "الكابيتول كونترول" الذي ندد بـ "أكبر عملية سرقة منظمة لودائع الشعب اللبناني" ووصف القانون المقترح بأنه "خطرٌ داهمٌ على حقوق المودعين" واعتداء خطير على حقوقنا الدستورية.

وانطلاقاً من وعيدكم بالأمس وبيانكم اليوم، نطرق باب نقابتكم أيها النقيب، في زمنٍ سُدَّت فيه معظم الأبواب أمام المودعين والمدافعين عن قضيتهم، فكلماً أنصفهم قاضٍ خذلهم من يعلوه درجة، وكلماً أمعنّت المصارف في انتهاك القانون أحكم السياسيون قبضتهم حول خناق القضاء. نطرق بابكم طلباً لتحرك نقابي عاجل من أجل معالجة قضية المودعين وحماية حقوقهم المشروعة والتصدي للضربات المتعاقبة التي توجهها إليهم المنظومة المصرفية-السياسية، وآخرها الهرطقة القانونية المتمثلة بالقانون المقترح لـ "الكابيتول كونترول" والرامية إلى ضرب ما تبقى من الحقوق الدستورية والإنسانية للشعب اللبناني.

لقد وعدتم، أيها النقيب، أن تنحازوا إلى المودعين لأنهم أصحاب حقوق مشروعة ولأنكم تقودون مهنة الدفاع عن الحقوق والعدالة. ونحن نثق بآتكم ما كنتم لتقطعون وعداً إلا لتفوا به. هذا الوعد الذي تزامن مع نداءٍ وجّهته "رابطة المودعين" إلى جميع المحامين والمحاميات عشية انتخابات نقابة المحامين، ليذكر بأن "قضية المودعين هي أم القضايا في لبنان، فهي القضية ذات العدد الأكبر من المتضررين في تاريخ لبنان، وهي قضية نقابة المحامين وجميع النقابات المقيدة ودائعها لدى المصارف المرتكبة، وهي قضية أكثر من ١٢ ألف محامٍ مودع في لبنان". ولهذه القضية نشطت "رابطة المودعين" منذ عامين عبر كل الأدوات المشروعة بهدف استرداد الحقوق وحماية ما تبقى منها ومحاسبة المرتكبين وفي مقدمتهم رؤوس المنظومة المصرفية-السياسية.

يا حضرة النقيب الكريم، إن المودعين بحاجة إلى سندٍ قويٍّ مثل نقابة المحامين في معركتهم ضد الأقلية النافذة التي توجه إليهم لطماتٍ متعاقبة منذ سنتين، بحاجة إلى صوتٍ وقلَمٍ وروبٍ محاماةٍ النقيب ومجلسه ومحاميه ومحامياته ضدّ تنصل نواب الشعب وقضاياه من إصدار القوانين واتخاذ القرارات والأحكام باسمه لا باسم النخبة الحاكمة، وضدّ انتهاك المصارف المستمر للدستور وللمواثيق الدولية وللقوانين الوطنية ولقرارات قضائية يتيمة أنصفت المودعين، ومنها القرار الصادر عن مجلس شوري الدولة بتاريخ 2021/5/31 الذي ألزم المصارف تسديد الودائع بعمليتها ولكنها تجاهلته محتمية بعباءة القصر الجمهوري.

لكل ذلك، يا حضرة النقيب ناصر كسبار، تمدد "رابطة المودعين" إليكم وإلى مجلسكم الجديد يد التعاون لمواكبتكم ومساعدتكم في الالتزام بوعيدكم الذي تعهدتم به عشية الانتخابات، ألا وهو "الانحياز بحزم إلى المودعين المظلومين"، وفي أي مبادرة تهدف إلى نصر قضائية المودعين ومجابهة المساعي الحثيثة لانتزاع حقوقهم المشروعة منهم. وإن وعد الحرّ دينٌ عليه.